

## تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بشأن المغرب وقضية الصحراء الغربية

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء التقرير الأخير الصادر عن فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بشأن المغرب، والذي يستعرض عدم اتساق مقلق في تمثيل البيانات التي تم عرضها أثناء جلسة الاستعراض الشفهية الخاصة بالمغرب.

كانت العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعربت عن قلقها وقدمت توصيات بشأن الصحراء الغربية والشعب الصحراوي أثناء الاستعراض الشفهي للمغرب، وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل قام بحذف العديد من هذه الإشارات والتوصيات التي وردت بشأن الصحراء الغربية بالكامل عند صياغة تقريره، كما تم إدراج البيانات والتي تم تجاهل الإشارة إلى الصحراء الغربية فيها في نهاية هذه المداخلة الكتابية.

وبينما نقر بالإبقاء على بعض الإشارات الخاصة بحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية في مسودة التقرير، إلا أن إشارات أخرى استبعدت تمامًا أو جردت من محتواها وأهميتها. علاوة على ذلك، تضمنت بعض البيانات التي تم تلخيصها معلومات مهمة لم يُعرب عنها في أي موضع آخر في التقرير، بينما احتفظ التقرير بنقاط أقل أهمية، مثل الإشارات المبهمة إلى "الأولويات" و"القلق [بشأن] حالة حقوق الإنسان" في الصحراء الغربية (أوكرانيا، الفقرة ٣٦؛ أيرلندا، الفقرة ٨٨).

يثير هذا الحذف القلق، خاصة وأن الشعب الصحراوي مازال يتعرض لانتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الاعتقالات والاحتجاز التعسفي، والتعذيب المبلغ عنه وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز، وضمانات المحاكمات العادلة للصحراويين، والتدهور الحاد والمستمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الصحراوي.

تستهدف العديد من هذه الانتهاكات المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم أميناتو حيدر والتي تعرضت للنفي بسبب نشاطها. ومما يثير القلق والمخاوف أيضًا التدخل السافر من جانب السلطات المغربية في ممارسة الصحراويين لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، من خلال حظر وجهات النظر السياسية المعارضة والداعية إلى استقلال الصحراء الغربية، وتزايد القوانين المنظمة لوسائل الإعلام المغربية، ومنع تأسيس المنظمات غير الحكومية التي تركز على تلك المنطقة والتدخل في عملها، واستخدام العنف في تفريق المظاهرات السلمية، وأبرز تلك الحالات ظهرت في مخيم أكديم إزيك في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٠.

يحول هذا الإغفال والحذف من تصريحات وفود الدول، والتي تشير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية الخاضعة لسيطرة المغرب ضد الشعب الصحراوي دون إبقاء المجتمع الدولي على علم تام بالتحديات الخطيرة التي تواجه الشعب الصحراوي. فمن المهم أن ينقل التقرير بدقة هذه المخاوف حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يدرك أهمية التحرك بشكل عاجل لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تجري في الصحراء الغربية. لذلك، يناشد مركز القاهرة

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند اعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالمغرب في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باتخاذ الإجراءات التالية:

- إدانة الانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.
- الدعوة إلى إعادة النظر في تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للمغرب للتأكد من أنه يعكس بدقة جميع الأمور المقفلة التي يتضمنها المقطع الملخص للبيانات التي أدلت بها وفود الدول الحاضرة في الاستعراض الدوري الشامل، متضمنة ما يخص الصحراء الغربية.
- الدعوة إلى إعادة النظر في تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للمغرب لضمان أنه يشمل السجل المطلوب من التوصيات التي تقدمت بها وفود الدول الحاضرة في الاستعراض الدوري الشامل، وتحديداً توصيات السويد (الفقرة ١٢٩,٨٠ المستشهد بها أدناه)، و كوستاريكا (الفقرة ١٣٢,١ المستشهد بها أدناه).
- مناقشة الحكومة المغربية لقبول كافة التوصيات ذات الصلة بتحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وداخل أراضيها، وتنفيذها على نحو فوري.
- دعوة الحكومات التي أشارت إلى الصحراء الغربية أثناء الاستعراض الدوري الشامل للمغرب على وجه الخصوص إلى طلب مراجعة التقرير الختامي للاستعراض الدوري الشامل لضمان إدراج هذه الإشارات قبل الاعتماد النهائي للتقرير من قبل مجلس حقوق الإنسان.

يستعرض القسم التالي بيانات الحكومات في الاستعراض الدوري الشامل التي تم تجاهل الإشارات التي تطرقت فيها إلى الصحراء الغربية. وقد وضعت الأجزاء المحذوفة من مسودة التقرير النهائية بين قوسين.

**مقاطع من الحوار التفاعلي، القسم الأول، ب (ويجوز لفريق العمل تلخيص البيانات التي أدلت بها الدول أثناء الحوار التفاعلي في تقريره، وذلك نظراً للحد الأقصى لعدد الكلمات المسموح به في تلك التقارير)**

#### • الولايات المتحدة الأمريكية:

يعكس النص التالي بدقة بيان الوفد:

**الفقرة ٣٩.** أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها إزاء اعتقال الصحفيين والمدونين والفنانين، وإزاء مزاعم بشأن وحشية تعامل الشرطة مع المتظاهرين السلميين، وإزاء تعذيب المحتجزين على يد قوات الأمن، وعدم تسجيل منظمات المجتمع المدني التي تعمل لصالح الأقليات، [بما فيها الصحراويين]. وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض التوصيات.

(يستثنى النص الحالي لمسودة تقرير الاستعراض الدوري الشامل عبارة "بما فيها الصحراويون").

**تعليق:** إن الذكر الصريح للصحراويين أمر بالغ الأهمية في هذا السياق، حيث أن الدفاع عن حقوق الصحراويين هو واحد من الأسباب الرئيسية التي يحظر بسببها تسجيل المنظمات غير الحكومية. ويسمح هذا الإغفال للمغرب بمنح تراخيص لمنظمات أخرى كي تدعي تنفيذ تلك التوصية بينما تستمر في تهميش المنظمات التي تعمل من أجل الدفاع عن الصحراويين.

## • الدانمرك:

يعكس النص التالي بدقة بيان الوفد:

**الفقرة ٦٥.** أشارت الدانمرك إلى الاستخدام المفرط للقوة لتفريق المظاهرات السلمية، وكذلك إلى اعتقال الصحفيين والمدونين. وأعربت عن أسفها لاستمرار الحكومة المغربية في الاعتقال التعسفي للمتظاهرين والهجوم عليهم، وأشارت إلى استمرار التمييز القانوني والعملي القائم على النوع الاجتماعي. [أعربت الدانمرك عن أسفها لاستمرار توقف المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سلمي للوضع في الصحراء الغربية، ولتعرض المظاهرات السلمية باستمرار للهجمات والمحتجين للاعتقال التعسفي أو الاعتداء الجسدي. وسألت الحكومة المغربية عن التدابير المتخذة لحماية سلامة المتظاهرين المسالمين واحترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية] وقد قدمت الدانمرك بعض التوصيات.

(يغفل النص الحالي لمسودة تقرير الاستعراض الدوري الشامل الإشارة الشاملة للصحراء الغربية الواردة بين قوسين أعلاه)

**تعليق:** لم يتم تناول مضمون هذا البيان في أي من البيانات الأخرى أو التوصيات الواردة في التقرير، على الرغم من أهميته الحاسمة لأنه يشير إلى فشل المفاوضات طويلة الأمد الرامية إلى إيجاد حل لوضع الصحراء الغربية فضلاً عن أنه يتناول معاملة المتظاهرين السلميين في المنطقة على وجه التحديد.

## • أيرلندا:

يعكس النص التالي بدقة بيان الوفد:

**الفقرة ٨٨.** أشارت أيرلندا إلى أن قانون الأسرة ينص على أن السن القانونية للزواج هي ١٨ عاماً، ورحبت بالتعديلات الدستورية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. وأبرزت التزام المغرب بتيسير ولوج كافة الإجراءات الخاصة دون عوائق، ولكنها مازالت تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. [وأشارت إلى أنها ترحب بإدراج آلية أكثر شمولاً لرصد حقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية] وقد قدمت أيرلندا بعض التوصيات.

(أغفل النص الحالي لمسودة تقرير الاستعراض الدوري الشامل الإشارة إلى آلية رصد حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المذكورة بين القوسين).

**تعليق:** على الرغم من ذكر إدراج آلية لرصد حقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية في بيانات أخرى في التقرير، فإن تنفيذ مثل هذه الآلية أمر بالغ الخطورة والتركيز عليه من قبل العديد من الدول قد يكون من شأنه الضغط على الحكومة المغربية على نحو متزايد. وأدى هذا الاختصار إلى تفريغ البيان من محتواه.

## مقتطفات من التوصيات، القسم الثاني (لا يجوز لفريق العمل تلخيص توصيات الدول أو تغييرها في تقريره)

### • السويد:

يعكس النص التالي بدقة بيان الوفد:

الفقرة ١٢٩,٨٠. اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ النص الجديد في الدستور المعدل الخاص باحترام حقوق الإنسان الدولية بالكامل، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، [بما في ذلك وجهات النظر حول الوضع في الصحراء الغربية] (السويد).

### النص الحالي لمسودة تقرير الاستعراض الدوري الشامل:

الفقرة ١٢٩,٨٠. اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ النص الجديد في الدستور المعدل الخاص باحترام حقوق الإنسان الدولية بالكامل، بما في ذلك حرية الصحافة، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات (السويد).

تعليق: إن استبعاد الإشارة إلى الصحراء الغربية من هذه الفقرة مهم نظراً للإشارة الصريحة إلى حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات في السطر السابق وإلى القيود الصارمة التي تفرضها الحكومة المغربية على جميع مواطنيها والتي تعوق ممارسة هذه الحريات فيما يخص الصحراء الغربية. ولا يبدو أن هناك أي سبب معين لحذف هذه الإشارة.

### • كوستاريكا:

يعكس النص التالي بدقة بيان الوفد:

الفقرة ١٣٢,١. قبول إنشاء عنصر دائم لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حيث أنها بعثة حفظ السلام الوحيدة التي لا يوجد بها هذا العنصر (أوروغواي، كوستاريكا).

### النص الحالي لمسودة تقرير الاستعراض الدوري الشامل:

الفقرة ١٣٢. ١. قبول إنشاء عنصر دائم لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حيث أنها بعثة حفظ السلام الوحيدة التي لا يوجد بها هذا العنصر (أوروغواي).

ملحوظة: على الرغم من أن تقرير فريق العمل يتضمن هذه التوصية ويعزوها إلى أوروغواي، فإنه لم يذكر كوستاريكا بصفتها تقدمت بنفس التوصية بأن تنظر المغرب في إدراج عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة.

تعليق: على الرغم من نقل هذه التوصية إلى بيان كوستاريكا في الفقرة ٦٣ (بناءً على طلب اتفق عليه كلا من كوستاريكا والمغرب)، فإن هذه الإشارة قد كانت أقوى بكثير كتوصية وينبغي إعادتها على النحو الذي وردت به. علاوة على ذلك، يجب أن يشير التقرير إلى كافة التغييرات في التوصيات.